الطلب على النفط في الولايات المتحدة بدأ في الصعود

منتجو النفط متفائلون بشأن التوصل لعلاج كورونا لدفع الطلب

◆ احتمالية التوصل للقاح تضعف حدوث الموجة الثانية للفيروس

◆ استمرار تزايد الإصابات يشكل عامل ضغط على الأسعار

تلوح «بارقة أمل» في أسواق النفط العالمية للتعافي بقوة، وتحسن ظروف العرض والطلب، مدعومة بالأنباء الإيجابية بشأن احتمالية اكتشاف عقار فعال لعلاج فيروس كورونا، مما يضعف احتمالات ارتداد موجة ثانية للجائحة.

واختبرت أسعار النفط أعلى مستوى لها في 4 أشهر ونصف خلال معاملات الاسبوع المنقشي. ليتجاوز خام برنت مستوى 44 دولارا للبرميل مع توالي الإعلانات عن قرب التوصل إلى لقاح فعال لعلاج كورونا.

عقار محتمل

ويعني اكتشاف عقار فعال لـ«كورونا»، تحسن آمال الاقتصاد العالمي بشأن تعاف أسرع من المتوقع، كما يقلص انكماش الطلب على النفط والذي سجل 30 بالمئة في أبريل الماضي، ثم بدأ بالتعافي تدريجيا مع تخفيف قيود الإغلاق، ما يقدم تحفيزا لمجموعة (أوبك+) بزيادة الإنتاج بأعلى من المخطط له ضمن اتفاق خفض الإنتاج.

وتوالى خلال الفترة الأخيرة، الإعلان عن عقارات محتملة فعالة للفيروس، أبرزها (لقاح سينوفاك الصينية، لقاح جامعة أكسفورد، لقاح معهد بكين للتكنولوجيا الحيوية، لقاح موديرنا الأمريكية، لقاح جامعة ملبورن الاسترالية)، بجانب اعتماد علاجات فعالة مثل دواء «ريمديسيفير» أو «ديكساميثازون».

وأعلنت جامعة أوكسفورد البريطانية، أن الاختبارات المتواصلة على لقاحها «المحتمل» ضد كورونا، أظهرت أنه آمن ويدعم جهاز المناعة.

وقالت الجامعة في بيان، إن تجارب سريرية شملت نحو 1077 شخصا، أظهرت أن اللقاح المفترض، أنتج أجساما مضادة قادرة على محاربة الفيروس.

ورغم النتائج الواعدة، إلا أن الجامعة أكدت أنه لا يزال مبكرا معرفة ما إذا كان اللقاح المحتمل يوفر حماية للجسم بكل معنى الكلمة.

عوامل متباينة

وتتباين تأثيرات العوامل الموجه لارتفاع أو انخفاض الأسعار، إذ تدعم تخفيضات الإنتاج الكبيرة لتحالف (أوبك +) وتقييد المعروض، تحسن الأسعار، بينما يقاوم المكاسب السعرية استمرار وتيرة زيادة الإصابات بالفيروس لاسيما في الولايات المتحدة.

وقرر التحالف، منتصف الشهر الحالي، عدم تمديد تخفيضات تاريخية في إنتاج النفط بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا، ينتهي أجلها بنهاية يوليو الحالي. وقالت اللجنة الوزارية لـ«أوبك+» في بيان، إنها «لاحظت وجود علامات تحسن مشجعة في الاقتصاد، مع انفتاح الاقتصادات حول العالم». وتابعت اللجنة: «قد يكون هناك عمليات إغلاق محلية أو جزئية، أعيد فرضها في بعض الدول، إلا أن علامات التعافي واضحة، سواء في الأسواق الفورية أو الأسواق الآجلة».

وقالت «أوبك+» في بيانها، «بالانتقال إلى المرحلة التالية من الاتفاقية، سيتم استهلاك العرض الناتج عن تعديل التخفيضات (مليوني برميل يوميا) مع انتعاش الطلب».

وفي أبريل، توصلت مجموعة «أوبك+» إلى اتفاق ينص في مرحلته الأولى على خفض الإنتاج بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يونيو تم تمديدها حتى نهاية يوليو، يقلص بعدها التخفيض الى 7.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2020، ومن ثم إلى 5.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية أبريل 2021.

ويدعم تحسن الآفاق المستقبلية للأسعار، اتفاق قادة الاتحاد الأوروبي، الثلاثاء، بشأن تأسيس صندوق حجمه 750 مليار يورو (859 مليار دولار) لدعم الاقتصادات التي تضررت من فيروس كورونا ما يعزز توقعات الطلب على الوقود.

ويتيح الاتفاق للمفوضية الأوروبية بجمع مليارات اليورو من أسواق المال بالنيابة عن الدول الأعضاء البالغ عددها 27، وذلك في تضامن غير مسبوق في نحو سبعة عقود من التكامل الأوروبي.

حالة إيجابية

من جانبه، قال جون لوكا، مدير التطوير بشركة ثينك ماركتس البريطانية، إن الإعلان علاجات محتملة رفع الحالة المعنوية الإيجابية للأسواق النفطية، في ظل ما يصاحب الأمر من استئناف قوي للأنشطة الاقتصادية وتحسن الطلب.

وأضاف «لوكا» في اتصال هاتفي: «قرار تحالف (أوبك+) بضخ مليوني برميل زيادة مطلع الشهر المقبل، وتأثيره على الأسعار، سيوازن تأثير الإعلان عن علاج للفيروس مما يحافظ على الأسعار بين مستوى 40 45– دولارا للبرميل».

وأوضح أن الوضع مقلق للأوسط الاقتصادية والمالية، في ظل تجاوز الإصابات عالميا 15 مليونا، وأيضا مع استمرار معاناة الولايات المتحدة (أكبر اقتصاد عالمي) من أعداد إصابات تتجاوز 67 ألفا يوميا.

وتجاوزت حالات الإصابة بفيروس كورونا نحو 15 مليونا، تعافى منهم نحو 9.13 ملايين حالة، فيما توفى أكثر من 620 ألف، حسب بيانات موقع «وورلد ميتر».

وذكر لوكا أن الأسابيع المقبلة ستحدد علامات التعافي الحقيقة وسط تجاذب العوامل لحين الاستقرار والذي قد يتحقق قبيل نهاية العام الحالي.

الطلب الأمريكي

من جانبها، قالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، إن الطلب على النفط في الولايات المتحدة بدأ في الصعود منذ منتصف أبريل الماضي وسيواصل الصعود في النصف الثاني من العام الحالي مع بدء تعافي الاقتصاد.

وذكرت الإدارة في تقرير بها، أن الطلب الأمريكي على النفط والوقود المسال سيظل دون مستويات عام 2019، حتى أغسطس 2021 رغم زيادة الاستهلاك في الأسابيع الماضية.

«المركزي الروسي» يخفض الفائدة ويعارض تحوط النفط

خفض البنك المركزي الروسي أسعار الفائدة الرئيسية لمستوى قياسي منخفض عند 4.25%، وقال إنه سيدرس الحاجة لمزيد من التيسير النقدي في ظل انخفاض التضخم وانكماش الاقتصاد.

ويتماشى خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس مع استطلاع رسمي توقع أن تقلص روسيا تكلفة الإقراض للمرة الرابعة هذا العالم لمواجهة أزمة اقتصادية ناجمة عن كوفيد19– وإجراءات العزل العام المرتبطة به.

وقال البنك المركزي «إذا تطور الوضع بما يتماشى مع التوقع الأساسي، فإن بنك روسيا سيدرس الحاجة لمزيد من الخفض لأسعار الفائدة الرئيسية في اجتماعاته القادمة».

كما عدل البنك توقعاته الاقتصادية. ويتوقع حاليا انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 4.5 و5.5% هذا العام قبل أن يعاود النمو في 2021. كان البنك يتوقع في السابق انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 4و6% في العام الجاري.

والتضخم السنوي قرب 3.3% في 20 يوليو تموز، ليظل دون هدف البنك البالغ 4%. وتراجع الروبل قليلا إلى 71.60 مقابل الدولار بعد خفض الفائدة، مقارنة مع مستويات عند 71.56 سجلها قبل صدور قرار السياسة النقدية بقليل.

من جهة ثانية، قالت محافظة البنك المركزي الروسي إلفيرا نابيولينا في مؤتمر صحافي إن البنك يعارض فكرة استخدام أموال من صندوق الثروة الوطني للتحوط من التقلبات في سعر النفط الذي هو أهم صادراتها ومصدر إيراداتها الرئيسي.

كان الكرملين قال هذا الأسبوع إن الرئيس فلاديمير بوتين وجه مسؤولين بدراسة فكرة التحوط مجددا، والتي كانت روسيا، ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية، قد درستها فيما مضى لكن لم تطبقها.

وقال مصدر إن ماكسيم أوريشكين، وهو مساعد لبوتين ووزير سابق للاقتصاد، اقترح استخدام جزء من صندوق الثروة الوطني لروسيا البالغة قيمته 173.5 مليار دولار. وهو مصدة نقدية تغذيها إيرادات النفط التي تتلقاها الدولة.

وقالت نابيولينا الجمعة إنها ليست على دراية بهذا المقترح بعينه، والذي من المقرر تقديمه لبوتين في الثلاثين من يوليو تموز. لكنها قالت إنها تعارض محاكاة سياسة المكسيك في التحوط أو المساس بالصندوق من أجل مثل تلك العمليات.

وتحوط المكسيك النفطي هو الأكبر عالميا وهو دعامة للسياسة المالية منذ أكثر من عشرين عاما. وهو يضمن قدرة المكسيك، التي تصدر نفطا أقل بكثير من روسيا، على بيع النفط بأسعار محددة سلفا، مما يضمن جزءا من الإيرادات ضروريا لميزانية الدولة بغض النظر عما يحدث في سوق النفط العالمية.

وقالت نابيولينا إنه في المقابل، تعمل قاعدة روسيا المالية، والتي تعيد توجيه إيرادات النفط إلى الصندوق إذا تجاوز النفط 42 دولارا للبرميل، بشكل جيد.

منظمة التجارة العالمية تضررت بفعل قيود أزمة كورونا

روبرتو أزيفيدو

قالت منظمة التجارة العالمية في تقرير نصف سنوي صادر أمس السبت، إن التجارة العالمية تضررت بفعل قيود جديدة ومتراكمة على الاستيراد في الوقت الذي تحتاج فيه الاقتصادات إلى إعادة بناء في ظل أزمة كوفيد19–.

لكنها قالت إن بعض قيود التصدير المفروضة على كمامات الوجه الجراحية والأدوية والمعدات الطبية في وقت مبكر من حدوث الجائحة تراجعت.

وقال روبرتو أزيفيدو المدير العام للمنظمة خلال عرض التقرير للدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددهم 164 «على الرغم من أن الأثر الكامل للجائحة لم ينعكس بعد في إحصاءات التجارة، فمن المتوقع أن يكون كبيرا».

وكانت المنظمة قالت الشهر الماضي، إن تقديرات للربع الثاني من 2020 تشير إلى انخفاض التجارة العالمية بنسبة 18% على أساس سنوي.

مستفيدة من تصاعد التوترات الدبلوماسية بين أكبر اقتصادين حول العالم

أسعار الذهب تحقق أعلى تسوية في تاريخها

واصلت أسعار الذهب مكاسبها عالمياً عند إغلاق التعاملات صباح أمس، ليسجل المعدن أعلى تسوية في التاريخ، مع خسائر الأسهم والعملة الأمريكية.

واستفاد المعدن النفيس من تصاعد التوترات الدبلوماسية بين أكبر اقتصادين حول العالم، حيث أمرت الصين الولايات المتحدة بإغلاق قنصليتها في تشنغدو كرد انتقامي على طلب مماثل من واشنطن لبكين.

وتلقى المعدن الأصفر الدعم من انخفاض قيمة العملة الأمريكية، حيث يقف مؤشر الدولار قرب أدنى مستوياته في عامين، كما تراجعت الأسهم الأمريكية بوتيرة ملحوظة خلال التعاملات.

ويميل الذهب للاستفادة من إجراءات التحفيز واسعة النطاق من جانب البنوك المركزية والحكومات بالاقتصادات المتضررة من فيروس كورونا، باعتباره أداة للتحوط ضد التضخم وانخفاض قيمة العملة.

وكشفت بيانات اقتصادية عن ارتفاع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة لأعلى مستوى في 6 أشهر لكن بأقل من التوقعات.

وعند التسوية، ارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر أغسطس بنحو 0.4 بالمائة ليصل إلى 1897.50 دولار للأوقية وهي أعلى تسوية في تاريخه، بعد أن سجل مستوى 1904.60 دولار للأوقية خلال الجلسة. جدير بالذكر، أن الذهب سجل أعلى مستوى في تاريخه خلال جلسة 6 سبتمبر لعام 2011 عند 1923.70 دولار للأوقية. وخلال الأسبوع المنتهي، ارتفع المعدن الأصفر بنحو 4.8 بالمائة أو ما يعادل 87 دولاراً تقريباً.

وارتفع سعر التسليم الفوري للمعدن الأصفر بنحو 0.7 بالمائة ليصعد إلى 1900.34 دولار للأوقية. وفي غضون ذلك، انخفض المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بنسبة 0.3 بالمائة عند مستوى 94.409.

«النفط الليبية» تجدد تأكيد حيادها ورغبتها في إنهاء الإقفالات

جدد رئيس المؤسسة الوطنية للنفط الليبية مصطفى صنع الله، تأكيد حياد مؤسسته، ورغبتها في إنهاء الإغلاق النفطي بأقرب وقت.

تصريحات صنع الله جاءت خلال نقاش مع وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، بحسب بيان رسمي، دون توضيح الآلية التي تم عبرها النقاش.

وقال البيان، إن صنع الله والمزروعي «ناقشا إقفالات النفط في ليبيا، إضافة إلى تواجد قوات مرتزقة أجنبية في المنشآت النفطية الليبية».

و»جدد صنع الله التأكيد على حياد المؤسسة الوطنية للنفط والتزامها الثابت بالمصلحة الوطنية، ورغبتها في إنهاء الإقفالات في أقرب فرصة ممكنة، وأملها في تجنب التصعيد العسكري في خليج سرت» (شرق)، وفق البيان.

وتغلق مليشيا تابعة للجنرال الانقلابي خليفة حفتر، منذ 17 يناير 2020، موانئ وحقولا نفطية بالبلاد، بدعوى أن أموال بيعه «تستخدمها الحكومة الليبية المعترف بها دوليا في تمويل المجهود العسكري».

وقدرت مؤسسة النفط الليبية الخسائر جراء هذه الإغلاقات بأكثر من 7.2 مليارات دولار، حتى اليوم. وبلغ إنتاج البلاد من النفط، قبل غلق الحقول والموانئ، 1.22 مليون برميل يوميا، وفق بيانات متطابقة لمؤسسة النفط الليبية، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك».

بالقطع الأجنبي عند «B+» وبالعملة المحلية عند «BB-»

«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني طويل وقصير الأجل لتركيا

أبقت وكالة «ستاندرد آند بورز» الدولية للتصنيف الائتماني على تصنيفها الائتماني طويل الأجل لتركيا، مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وبحسب بيان صادر عنها، أعلنت الوكالة الدولية تثبيتها التصنيف الائتماني طويل الأجل لتركيا بالقطع الأجنبي عند «B+» وبالعملة المحلية عند «BB–».

كما أعلنت الوكالة تثبيتها التصنيف الائتماني قصير الأجل لتركيا بالقطع الأجنبي، وبالعملة المحلية عند الدرجة «B».

وأشار البيان إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة توازن بين مخاطر الهبوط وصافي الدين العام، وهما أمران ناتجان عن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد19–)، وذلك مقابل مقاومة القطاع الخاص.

وأوضح البيان أنه من المنتظر تعافي الاقتصاد التركي في النصف الثاني من العام الجاري، رغم تقلب أسعار الصرف، وتدهور النشاط الاقتصادي بسبب فيروس كورونا. ولفت البيان إلى أنه من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد التركي بنسبة 3.3% بسبب تداعيات كورونا، مشيرًا كذلك إلى أنه من المنتظر أن يتعافى النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام الجاري.

وبيّن أن هناك إشارات تدل على أن الاختلالات السابقة قد عادت للظهور مجددًا، بما في ذلك الزيادة السريعة لنمو القروض، ومعدلات التضخم المكونة من رقمين، واتساع عجز الحساب الجاري في الأشهر الأخيرة. وأفاد البيان كذلك أنه من المتوقع أن تصل نسبة صافي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بنهاية 2020، إذا لم تكن المصارف التركية بحاجة قبل لدعم عام واسع النطاق.

البيان ذكر كذلك أنه من الواضح أن تركيا تمكنت من السيطرة على فيروس كورونا، وهذا الوضع مكنها من التعافي بشكل أسرع مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى. كما أوضح البيان أيضًا أنه من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد التركي في العام 2021 بنسبة 4.5%. وأوضح البيان أنه يتوقع أن تسجل معدلات التضخم هذا العام 10.6%، وفي 2021 ستبلغ 9.4%، وفي 2022 سيكون 9.2%، والعام الذي يليه 9%. وبخصوص معدلات البطالة قالت الوكالة إنها ستسجل هذا العام 14.3%، و12.4% العام المقبل، و11.2% في العام الذي يليله، وفي 2023 ستبلغ معدلات البطالة 10.7%.